

قرار رئيس الجمهورية

بالقانون رقم ٧٠ لسنة ١٩٥٧

بتعديل الجدول رقم (٥) الملحق بالقانون رقم ٢٢٤ لسنة ١٩٥١
بتقرير رسم دفعة

باسم الأمة

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على القانون رقم ٢٢٤ لسنة ١٩٥١ بتقرير رسم دفعة ؛

وعلى القانون رقم ٢١٩ لسنة ١٩٥٣ الخاص بالسجل التجارى ؛

وعلى القانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٥٧ ببعض الأحكام الخاصة بتنظيم
اعمال الوكالة التجارية ؛

وعلى ما ارتأه مجلس الدولة ؛

قرر القانون الآتى

مادة ١ - يضاف الى الجدول رقم (٥) الملحق بالقانون رقم ٢٢٤
لسنة ١٩٥١ سالف الذكر مادة جديدة برقم ٢٤ ويكون نصها كالاتى :"مادة ٢٤ - يفرض رسم دفعة مقداره خمسة عشر جنيها على القيد
فى سجل الوكلاء التجاريين .ويفرض على تعديل بيانات القيد فى السجل سالف الذكر رسم مقداره
خمسة جنيهات " .مادة ٢ - ينشر هذا القرار فى الجريدة الرسمية ويكون له قوة القانون
ولو وزير المالية والاقتصاد إصدار القرارات اللازمة لتنفيذه ، ويعمل به
من تاريخ نشره .

يبصم هذا القرار بخاتم الدولة وينفذ كقانون من قوانينها ما

صدر برئاسة الجمهورية فى ٢٨ شعبان سنة ١٣٧٦ (٣٠ مارس سنة ١٩٥٧) .

جمال عبد الناصر

قرار رئيس الجمهورية

بالقانون رقم ٧١ لسنة ١٩٥٧

بتعديل المادة ١٨ من القانون رقم ٨٦ لسنة ١٩٥٦ الخاص
بالمناجم والمهاجر

باسم الأمة

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على القانون رقم ٨٦ لسنة ١٩٥٦ الخاص بالمناجم والمهاجر؛
وعلى ما ارتأه مجلس الدولة ؛

قرر القانون الآتى

مادة ١ - يعدل نص المادة ١٨ من القانون رقم ٨٦ لسنة ١٩٥٦
المشار اليه على الوجه الآتى :" يصدر عقدا الاستغلال للدة التى يحددها الطالب بحيث لا تتجاوز ثلاثين
عاما ويحدد العقد للدة التى يحددها المستغل بشرط ألا تتجاوز مدة ثلاثين
عاما أخرى مادام المستغل قائما بالتزاماته ، على أن يتقدم بطلب التجديد
قبل انتهاء مدة العقد بستة أشهر على الأقل ، ويكون تجديد العقد بقرار
من وزير الصناعة .ويحدد العقد بالشروط المنصوص عليها فيه ، وعلى الأخص ما كان
منها متعلقا بالإيجار ، أما القواعد التنظيمية فتسرى عليها القوانين واللوائح
المعمول بها وقت التجديد .ويجوز بالاتفاق بين الوزارة والمستغل تجديد العقد بعد ذلك بالشروط
التي يتفق عليها ، وفى هذه الحالة يكون التجديد بقانون .ويجوز إلغاء العقد إذا لم يتم المستغل بالاستغلال بشكل جدى لمدة
ثلاث سنوات من تاريخ التوقيع على العقد .كما يجوز إلغاء العقد أيضا إذا أوقف المستغل الاستغلال لمدة ستة دون
الحصول على إذن مكتوب سابق من وزير الصناعة .ويكون إلغاء العقد بقرار من وزير الصناعة ويعلن به صاحب الشأن
بكتاب موصى عليه . ويسرى حكم الفقرات الثلاث الأخيرة على عقود
الاستغلال التي صدرت قبل العمل بهذا القانون .ويجوز لمن ألغى عقد استغلاله ، التظلم من قرار الإلغاء الى وزير الصناعة
وذلك خلال مدة ستين يوما من تاريخ إبلاغه بهذا القرار " .مادة ٢ - ينشر هذا القرار فى الجريدة الرسمية ، ويكون له قوة
القانون ويعمل به من تاريخ نشره .

يبصم هذا القرار بخاتم الدولة ، وينفذ كقانون من قوانينها ما

صدر برئاسة الجمهورية فى ٢٨ شعبان سنة ١٣٧٦ (٣٠ مارس سنة ١٩٥٧)

جمال عبد الناصر